

ANA

وكالة عدن الإخبارية

للحقيقة صوت

اليوميات
الجنوب

العدد (839)

2021/11/24 م — 19/ربيع ثاني/1443 هـ

الأربعاء



* لقاء في عدن يعكس الاستهتار بمأساة قدامى الضباط

* أمن لحج يواصل اعتقال الأطفال في عدن

* بتواطؤ التحالف.. انتشار كثيف للمخدرات عدن

* العثور على جثة شاب بعد اعتقاله بساعات في عدن

* اجتماع مشترك يقر بفشل الأمن في عدن

* بعد انقضاء المهلة.. قبائل شبوة تتجه نحو التصعيد

حقوق الطبع محفوظة

ANA

مستشفى الأمراض النفسية والعصبية في عدن مهدد بالإغلاق



مستشفى الأمراض النفسية في عدن، لا تختلف عما تعيشه بقية المستشفيات في مناطق سيطرة التحالف، والتي تشكو من انعدام الأدوية وقلة الكوادر الطبية وعدم توفير الأجهزة والمحاليل المخصصة لتشخيص الحالات المرضية، بالإضافة إلى عدم دفع رواتب العاملين في المرافق الصحية، وتخفيض نسبة الوقود المخصصة للمولدات الكهربائية الخاصة بتشغيل الأجهزة الطبية في تلك المستشفيات. ويشكو المواطنون في مناطق سيطرة التحالف من انتشار مخيف للأوبئة والأمراض الفتاكة بصورة واسعة، حصدت أرواح الكثير منهم.

عن دفع الرسوم الشهرية التي ارتفعت إلى ١٠ آلاف ريال من ٤٠٠٠. ولفت إلى أن ميزانية المستشفى ضعيفة جداً ولا تكاد تغطي النفقات، حيث تبلغ مليوني ريال يتم تخصيصها للتغذية مع أنها لا تكفي. وندد النهدي بعدم إيفاء محافظ عدن «أحمد حامد لملس» بتقديم ٢٠ مليون ريال لترميم الأقسام الأربعة المغلقة، داعياً إلى ضرورة إنقاذ مستشفى الأمراض النفسية من التدهور ودعمه للاستمرار في تقديم خدماته الطبية للمواطنين. وحمل النهدي وزارة الصحة في حكومة هادي والمنظمات الدولية مسؤولية عدم تقديم الدعم اللازم لمستشفى الأمراض النفسية في عدن. الأوضاع الصعبة التي يعانيها

اتهم مدير عام مستشفى الأمراض النفسية والعصبية في عدن «خالد النهدي» التحالف والسلطة المحلية بقيادة «أحمد حامد لملس»، باستهداف وتدمير القطاع الصحي في عدن. وأكد «النهدي» -في تصريحات صحفية- أن المستشفى مهدد بالإغلاق نتيجة شحة الإمكانيات وانعدام المستلزمات الطبية وقلة الكوادر الطبية، مشيراً إلى أن أربعة أقسام فقط من أصل ٨ مفتوحة فيما الأخرى مغلقة نتيجة عدم ترميمها وصيانتها. وبيّن «النهدي» أن المستشفى يحتضن حالياً ١٢٠ مريضاً نفسياً وعصبياً، ٣٠ مريضاً منهم لا يوجد لديهم أهل، موضحاً أن الإدارة عجزت عن توفير أبسط الاحتياجات للمرضى، بعد أن عجز الأهالي

أمن لحج يواصل اعتقال الأطفال في عدن



بها قوات «صالح السيد» والتي تستهدف الأطفال والمواطنين في مدينة عدن، وسرعة الكشف عن مصيرهم وأسباب ودوافع الاعتقال، مشيرين إلى أن أكثر من ٦ أطفال اعتقلوا خلال الأيام الماضية من قبل قوات اللواء الخامس بتوجيهات من «السيد».

يشار إلى أن قوة أمنية تابعة للواء الخامس داهمت -فجر السبت الفائت- منزل الطفل «أحمد مهيوب محمد علي» (١٤ عاماً) بعدة مدرعات و٤ أطقم، وقامت باعتقاله واقتياده إلى سجون المعسكر في لحج.

أدان حقوقيون إقدام قوات من اللواء الخامس دعم وإسناد التابع للقيادي في المجلس الانتقالي «صالح السيد» على مدهمة المنازل واعتقال الأطفال في مدينة عدن والزج بهم في سجون المعسكر التي وصفوها بـ«سيئة السمعة».

وقال الحقوقيون إن قوة أمنية تابعة لأمن لحج يقودها «أبوسام اليافعي» اقتحمت -فجر أمس الثلاثاء- منزل المواطن «محمد السعدي» في حي فلل الإنشاءات بالمنصورة واعتقلته وصهره «محمد عبدربه» وابنه الطفل «عبدالله محمد السعدي» البالغ من العمر ١٥ سنة.

وطالب الحقوقيون بسرعة إيقاف الانتهاكات وعمليات المدهمة والاعتقال التي تقوم

بتواطؤ التحالف.. انتشار كثيف للمخدرات عدن



واتهمت المصادر قيادات أمنية وعسكرية بالتورط في تهريب المخدرات بمختلف أنواعها وإدارة تجارتها وتوزيعها.

وكان شيخ مشايخ سقطرى «عيسى بن ياقوت» اتهم -في سبتمبر العام الماضي- الإمارات والسعودية بتوزيع مواد مخدرة مجاناً في أوساط شباب الجزيرة بهدف إفسادهم، وإجبار المعتقلين المعارضين لسياستهما على تناول المخدرات، لمساومتهم مقابل الخروج من السجون والتخلي عن المقاومة.

الجدير بالذكر أن إدارة أمن عدن أحبطت -أواخر أكتوبر ٢٠٢٠- ثلاثة أطنان من الحشيش معبأة في أكياس خاصة بالسكر في إحدى الحاويات، كانت قد جاءت على متن سفينة قادمة من البرازيل، وصلت إلى ميناء جدة، قبل أن تقوم بتفريغ شحنتها في عدن، واتهم ناشطون القوات السعودية المتواجدة في مقر التحالف بـعدن بالوقوف وراء العملية.

إراداتهم وإضعاف دورهم خدمة لأجندات خارجية. وأشاروا إلى أن أبناء الجنوب الذين يواجهون معركة التجويع يتعرضون لهجوم شرس من قبل من وصفوها بـ«عصابات الشر والفساد والخبث والمكر».

وتسببت المخدرات والمنشطات والخمور التي انتشرت في المحافظات التي يسيطر عليها التحالف بمقتل وانتحار العديد من المواطنين، إضافة إلى حوادث الاغتصاب.

وكان ناشطون كشفوا -في سبتمبر الماضي- عن اتساع مطرد لرقعة الاتجار بمادتي «الشبو» والحشيش المخدر في مدينة سينون بمحافظة حضرموت بالتزامن مع رواج كبير لبيع المخدرات وحبوب الهلوسة في عدن.

وفي أبين، أكدت مصادر محلية -في ١٩ أكتوبر الماضي- أن تجارة المخدرات في المحافظة تشهد رواجاً واسعاً، وأن متعاطيها لا يجدون صعوبة في الحصول عليها بعد أن أصبحت تُباع في الصيدليات والكثير من المحلات التجارية.

حذر محللون سياسيون وإعلاميون من استمرار مساعي التحالف لإفراغ الجنوب من أبنائه وكوادره، عبر نشر المخدرات في عدن وغيرها من المحافظات التي يسيطر عليها.

وأوضح المحلل السياسي «خالد النسي» أن هناك انتشاراً كبيراً وواسعاً للمخدرات والمنشطات في عدن يستهدف الشباب والأطفال. وأشار «النسي» -في تغريدة على حسابه في «تويتر»- إلى أن انتشار المخدرات ظاهرة خطيرة وكارثة تهدد أبناء الجنوب عامة وعدن بصورة خاصة، واعتبر ذلك استهدافاً ممنهجاً للشباب بهدف تدميرهم. لافتاً إلى أن هذه الكارثة تضاف إلى قائمة الكوارث التي أصبح أبناء عدن والجنوب يواجهونها ليل نهار، مطالباً بدور فعال وقوي للأسر في متابعة أبنائهم وعدم الاعتماد على الأمن الذي فشل في حماية المواطنين.

بدورهم، اعتبر إعلاميون انتشار المخدرات مخططاً يهدف للقضاء على أهم فئة في المجتمع وهم الشباب لتبديد طاقتهم وسلب

العثور على جثة شاب بعد اعتقاله بساعات في عدن



مواطن كانا في السوق. وكانت مصادر أكدت -في وقت سابق- أن قوات الأمن في الشيخ عثمان اعتقلت ثلاثة من أصحاب البسطات خلال حملتها على الأسواق في مدينة عدن.

واعتقال «هاني» بمزاعم أنه مشتبه به، رغم تأكيداتهم بأن لا علاقة له بما حدث في السوق. ولفتت إلى أنها قامت، بعد عملية الاعتقال، بالبحث عنه في أقسام الشرطة، إلا أن مسؤوليها أكدوا عدم وصوله إليهم، وبعد ساعات من البحث عثرت عليه جثة هامة في ثلاجة المستشفى.

يشار إلى أن قوة أمنية نفذت -مساء الثلاثاء- حملة لإزالة الأسواق العشوائية، مستهدفة أصحاب الفرشات والبسطات (باعة الأرصفة) في شارع الشرطة القديم، في مديرية الشيخ عثمان، وقامت خلالها بإطلاق الرصاص على أصحاب البسطات، ما أدى إلى مقتل طفل يدعى «خلدون» وإصابة

عثر على جثة شاب من أبناء حي المعلا يدعى «هاني» بعد ساعات من اعتقاله من قبل قوات أمنية في مدينة عدن. وأفادت أسرة الشاب بأنها عثرت -فجر الأربعاء- على جثة ابنها في ثلاجة مستشفى الصداقة بـعدن، بعد ساعات على اعتقاله من قبل قوات أمنية.

وأوضحت أن ابنها كان متواجداً -مساء الثلاثاء- في الشيخ عثمان، وأثناء تنفيذ قوات أمنية حملة ضد باعة الأرصفة والتي تم خلالها إطلاق الرصاص بعشوائية، حوصر مع شقيقه وصديقه في المكان ولم يتمكنوا من الخروج. وأشارت إلى أنهم بعدها خرجوا إلى الشارع لكنهم فوجئوا بطقم عسكري يقوم بإيقافهم

الخليفي يؤكد استعداد القبائل لمواجهة سلطات هادي في شبوة



مشايخ الإصلاح تنص على أن من ينتمون للنخبة الشبوانية والانتقالي كفار واجب قتلهم، حسب قوله.

يشار إلى أن المهلة التي منحها اللقاء القبلي في الوطأة بمديرية نصاب للشرعية انتهت الاثني عشر الماضي، وسط تجاهل متعمد من هادي لمطالب أبناء القبائل المناهضة للسلطة المحلية والعسكرية والأمنية التي يقودها الموالون لحزب الإصلاح وعلى رأسهم المحافظ «محمد بن عديو»، الذي يطالب أبناء القبائل بإقالته ومحاسبة المتورطين بنهب الثروات النفطية وإطلاق سراح جميع السجناء من الحقوقيين والناشطين والإعلاميين والسياسيين في سجون حزب الإصلاح السرية في مدينة عتق والمناطق الخاضعة لسيطرة الحزب.

وتمرير الصفقات الشخصية على حساب أرواح المواطنين، حسب تعبيره.

وأفاد بأن هناك لجاناً تصعيدية منبثقة عن اللقاء الموسع لأبناء وقبائل الشبوة الذي أقيم الثلاثاء (١٦ نوفمبر ٢٠٢١) استجابة لدعوة الشيخ عوض بن الوزير الذي دعا إلى مواجهة الانتهاكات والتعسفات والفساد الذي تمارسه سلطات هادي في المحافظة.

وفي تغريدة له، أكد «الشيخ سالم الخليفي» أن ما يحصل في شبوة من قتل وتنكيل لأبناء المحافظة مؤيد ومزكى بفتاوى دينية من خطباء المساجد في مأرب وقلب المحافظة عتق، بالإضافة إلى المحاضرات الدينية التحريضية ضد المجلس الانتقالي وقواته، حيث تقام تلك المحاضرات في معسكرات القوات الخاصة التابعة لحزب الإصلاح الإخواني، حد وصفه.

ولفت إلى أن هناك فتوى من

ندد الشيخ سالم الخليفي -عضو رئاسة التحالف الموحد لأبناء شبوة- بتجاهل الشرعية للمطالب الشعبية التي تضمنها البيان الختامي للقاء الوطأة وأبرزها إقالة المحافظ «محمد بن عديو» ومحاسبة المتورطين بنهب الثروات النفطية.

وأشار الخليفي -في تصريحاته لبرنامج «بتوقيت عدن» الذي تبثه قناة الغد المشرق الموالية للإمارات- إلى أن الشرعية تواصل دعمها لسلطات «بن عديو» وتعمل على ترسيخها، منوهاً بأن «بن عديو» يحشد مسلحي الإصلاح من محافظتي مأرب وتعز إلى شبوة من أجل مواجهة أبناء القبائل وإدخال المحافظة في مستنقع الحرب.

وأوضح عضو رئاسة التحالف الموحد إلى أن كل الخيارات مفتوحة أمام أبناء شبوة، ولن يُسمح لتجار الحروب بتحويل المحافظة إلى ساحة للحرب

زيارة «بن زايد» إلى تركيا تفتح النار مجدداً على قيادات يمنية «إصلاحية»



للرحيل إلى الولايات المتحدة، فيما غادر عدد من الناشطين والكتّاب وبعض قيادات من الصف الثاني تركيا إلى دول أوروبية. وخلال نوفمبر الجاري، نسقت ونفذت قيادات في جماعة الإصلاح انتخابات لقيادة الجالية اليمنية في تركيا، فيما قاطع العديد من أبناء الجالية تلك الانتخابات. وكانت وسائل إعلام تداولت -في ١٩ أكتوبر الماضي- أنباء عن توجه تركيا إلى تصدير سلاح للسعودية، في تطور جديد على العلاقات بين البلدين التي شهدت فتورا خلال السنوات الماضية.

استخدم الإخوان كمحطة عبور واستفاد من أموالهم وتجارتهم لإنقاذ اقتصاد تركيا خلال الفترة الماضية، تخلى عنهم وباعهم في سوق النخاسة بسعر بخس، حد تعبيره. وأشار «الرباب» إلى أن قيادات «الإصلاح» لم تفهم أنها مجرد أوراق «كلينكس»، حد قوله!! والأحد، ٢١ نوفمبر الجاري، نقلت صحيفة «عكاظ» السعودية عن مصادر يمنية وصفتها بـ«الموثوقة» أن عدداً من قيادات الإصلاح في تركيا غادرت إلى أمريكا ودول أوروبية، بعد تلقيها إنذارات من السلطات التركية على خلفية مواقفها من التحالف وقيادات أخرى متواجدة في الرياض.

وذكرت الصحيفة أن «توكل كرمان» التي وصفتها بـ«المرتزقة» بدأت الترتيب

أظهرت زيارة ولي عهد أبو ظبي «محمد بن زايد» إلى أنقرة -الأربعاء- تأكيداً على حملات الطرد الجماعية لقيادات يمنية في جماعة «الإصلاح» من قبل السلطات التركية. وتعدّ هذه أول زيارة لـ«محمد بن زايد» إلى تركيا منذ انقطاع العلاقات بين البلدين في العام ٢٠١٢ بسبب دعم أنقره لجماعة «الإخوان» المسلمين بمن فيهم جماعة «الإصلاح» في اليمن. ويرى محللون وناشطون أن أنقرة تخلت عن قيادات «الإصلاح» الذين يقيمون في تركيا منذ بداية الحرب على اليمن مقابل فتح علاقات جديدة من دول التحالف ومنها السعودية والإمارات. ونشر الناشط «محمد عبدالله الرباب» -في حسابه على «تويتر»- أن أردوغان الذي

شورى هادي يعترف بالهزيمة ويتهم التحالف بالخذلان وتقسيم اليمن



وأكد «بن دغر» أنه لا يمكن للشرعية أن تبقى مجرد صدى للتحويلات السياسية في المنطقة، خصوصاً بعد تغير قواعد اللعبة، مبيناً أن خصوم الأمم لم يعودوا خصوماً، وأن العلاقات بين دول المنطقة تكتسب أبعاداً جديدة، حيث يخطب الجميع ود الجميع، وفق تعبيره، في إشارة إلى التقارب التركي الإماراتي.

تصريحات «بن دغر» تأتي ضمن تبادل الاتهامات بين الشرعية والتحالف، حيث يتهم كل منهم الآخر بالخذلان والخيانة، خصوصاً بعد تقدم قوات صنعاء في عدد من جبهات القتال وتحديداً في مأرب والبيضاء وشبوة والساحل الغربي وغيرها من المناطق.

اتهم رئيس مجلس شورى هادي «أحمد عبيد بن دغر» التحالف بخذلان وتدمير الشرعية وتقسيم اليمن. واعترف «بن دغر» -في سلسلة تغريدات على تويتر- بأن قوات الشرعية خسرت أمام جماعة أنصار الله (الحوثيين).

وقال «بن دغر»: «لم يعد الهجوم على الشرعية من بعض أشقائنا وتدميرها بادعاء هيمنة الإخوان المسلمين عليها (حزب الإصلاح) ذا معنى هذا اليوم».

وأضاف أن تدمير الشرعية ونهج تقسيم اليمن لم يعد مقبولاً ولا مبرراً بأي حال.. مشيراً إلى أنهم يحتاجون إلى سياسات تغادر خصوماتهم التي شكلت سبباً أساسياً لخسائرهم أمام قوات صنعاء.

حزرموت.. وقفة جماهيرية رفضاً للظلم والتهميش في غيل بن يمين



-السبت- طالب السلطة المحلية بالوادي والصحراء بعدم توريد أي إيرادات للبنك المركزي، وتسخيرها لإنقاذ المواطنين من حالة المجاعة التي ألفت بظلالها على الجميع.

وفي الاجتماع، أكد الشيخ «عبدالله صالح الكثيري» -رئيس المرجعية- أن الظروف الصعبة التي تشهدها البلاد تتطلب مزيداً من التكتاف وتوحيد الجهود من أجل ضمان حياة كريمة وأمنة للمواطنين.. مشدداً على ضرورة أن تقوم سلطات هادي بالدور المناط بها إزاء الوضع العام الذي يتجرعه المواطنون يوماً بعد يوم.

واعتبر الاجتماع ما يعانيه المواطنون جراء الظروف المعيشية الصعبة التي أثقلت كواهلهم ينذر بخطر محقق وثورة جياع قادمة لا محالة.

التدريس ومساعدتهم بجامعة حزرموت والنقابات لتوحيد الموقف تجاه تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وانتزاع حقوق حزرموت.

وأشار البيان إلى أن أبناء المديرية يعيشون في أوضاع مأساوية جراء تدهور الحياة المعيشية وتردي الخدمات إثر الهبوط المستمر للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وانعكاسات ذلك على أسعار المواد الغذائية والمشتقات النفطية والمواصلات.

لافتاً إلى أن الجميع أصبحوا متضررين من هذه الأوضاع في ظل غياب المعالجات الحقيقية وعدم قيام حكومة هادي بواجباتها ومسؤولياتها تجاه حياة المواطنين وتأمين معيشتهم. وتأتي الوقفة الجماهيرية في غيل بن يمين بعد أربعة أيام من اجتماع قبلي لمرجعية قبائل حزرموت بمدينة سينون

ندد أبناء مديرية غيل بن يمين بمحافظة حزرموت بتدهور الأوضاع المعيشية والخدمية والتدهور الاقتصادي جراء انهيار العملة المحلية التي دفعت إلى انتفاضة شعبية انطلقت -منتصف أغسطس الماضي- ضد سياسة التجويع التي يمارسها التحالف والشرعية.

ورفض أبناء غيل بن يمين -في وقفة جماهيرية نظمها الثلاثاء- ما وصفوه بـ«الظلم والإجحاف والتهميش» الذي تتعرض له المديرية من قبل حكومة هادي والسلطة المحلية.

وطالب المشاركون في بيان صادر عن الوقفة بإعطاء مديريتهم كمناطق امتياز حقها في مشاريع التنمية والخدمات وتشغيل أبنائها في الشركات النفطية.. مؤكداً مساندتهم لكافة التحركات الشعبية المنظمة ومنها جهود نقابة أعضاء هيئة

بسبب انتهاكاتهما.. تحذيرات دولية من وصول الإمارات إلى «الإنتربول»



بإفلاتات شبه كامل من العقاب»، واتهموه بلعب «دور مركزي في الاعتقال التعسفي والانتهاكات التي عانى منها العديد من ناشطي حقوق الإنسان». وتواجه الإمارات اتهامات وإدانات واسعة من قبل منظمات حقوقية دولية بإنشاء وإدارة سجون ومعتقلات سرية في اليمن، حيث كشفت المنظمات عن سجون سرية للقوات الإماراتية في العديد من المدن في المحافظات الجنوبية يتعرض المعتقلون فيها للتعذيب الجسدي والنفسي والاغتصاب، مشيرة إلى أن عمليات الاعتقال والتعذيب طالت حتى الأطفال، والتورط بارتكاب جرائم ضد السجناء ترتقي إلى مصاف جرائم حرب.

جرائم تعذيب بحق معارض سياسي رهن الاحتجاز في الإمارات حالياً، رفعها ضده شاكون بريطانيون ومنظمة غير حكومية تمثل المعتقل، منوهين بأن ترشيح شخص تلاحقه شكاوى يشكل خطراً وقد ينزع الثقة عن الإنتربول ويسيء لفرنسا التي يقع مقر المنظمة فيها. يشار إلى أن ٣٥ برلمانياً فرنسياً عبّروا -منتصف شهر يونيو الماضي- عن استنكارهم لترشح الضابط الإماراتي لرئاسة منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، في حين تستهدفه شكاوى في فرنسا بتهمة «تعذيب» ناشط حقوقي إماراتي، وطالبوا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بمعارضة ترشيح الضابط الإماراتي للمنصب، مؤكداً أن «الرئيس» مسؤول بشكل مباشر عن أجهزة الشرطة في بلاده التي تعمل

أكد مسؤولان فرنسيان أن وصول ضابط في الشرطة الإماراتية متهم بارتكاب جرائم تعذيب إلى رئاسة «الإنتربول» يشكل خطراً حقيقياً وقد ينزع الشرعية عن المنظمة التي يقع مقرها في فرنسا.

ودعا «لوران ووكيه» -رئيس منطقة أوفيرن رون ألب- و«برونو برنار» -رئيس مدينة ليون حيث المقر العام للإنتربول- وزير الداخلية «جيرالد دارمانان» إلى «اليقظة» إزاء احتمال وصول المفتش العام في وزارة الداخلية الإماراتية «أحمد ناصر الريسي» إلى رئاسة «المنظمة الدولية للشرطة الجنائية»، خلال الانتخابات التي تنظمها الإنتربول -الخميس- في إسطنبول بتركيا. وأشار -في رسالة مشتركة إلى وزير داخلية فرنسا- إلى أن الضابط الإماراتي «الريسي» تلاحقه دعوى قضائية لارتكابه

المنطقة الحرة عدن.. بين تفريط حكومة هادي وأجندة الإمارات (تقرير)



ما استحدث على أراضيها من عشوائيات ومشاريع خارج قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٥) لسنة ١٩٩٣م بشأن المواقع والحدود الجغرافية التي سيبدأ فيها تطبيق نظام المنطقة الحرة في مدينة عدن وتعديلاته. المنطقة الحرة - التي خص لها ١٥ موقعا من الأراضي وبمساحة (٣٢٣٤٨) هكتارا- تشكل منطقة جذب للمستثمرين انطلاقا من مزايا عديدة لا تتوافر مجتمعة في أي مكان في المنطقة، من المدخل الطبيعي إلى الميناء بعمق ٤٠ مترا بقنوات سهلة التعميق، ووفرة الأرض الصالحة للتوسعة والتنمية، والموارد البشرية المحلية رخيصة التكلفة، وإتاحة الملكية الأجنبية ١٠٠٪، والإعفاء من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية وضرائب الدخل لمدة ١٥ سنة قابلة للتجديد لـ ١٠ سنوات إضافية، وحرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى خارج المنطقة الحرة، وعدم وجود أي قيود على العملة،

وحكومة هادي المحتمدة على الميناء وإدارة المنطقة، كاشفة مجريات ومساومات بيع سيادي تحت الطاولة تُجرى في فنادق الرياض مع حكومة هادي التي تعرف جيدا أنها لم تعد سوى أداة في يد المملكة، والأهم أن صراعهما (الانتقالي وحكومة هادي) هو الآخر يعكس تباين أجندة أبو ظبي والرياض إزاء المنطقة الحرة بـعدن، كواحدة من أهم موارد اليمن الاقتصادية الفريدة.

وفيما يتحرك هذه الأيام رئيس مجلس وزراء حكومة هادي في المنطقة الحرة مدعوماً بأعلام التحالف، يرفع مسؤولون في حكومته، أصواتهم الرافضة لسياسات التحالف في الأراضي التي يسيطر عليها، معتبرين تلك التحركات والوعود التي ستمضي كسابقاتها، خطوات تمهد لتدمير المنطقة الحرة، مشددين - في الوقت ذاته - على عدم السماح لتلك المساعي بتدمير المنطقة الحرة أو إلغائها، عبر شرعنة

تقرير خاص - وكالة عدن الإخبارية

في سياق الحرب الاقتصادية يدفع التحالف السعودي الإماراتي بحكومة هادي إلى إغلاق منافذ اليمن البحرية عبر الضغط بكل الطرق لتحويل التجارة اليمنية التي تتدفق وتصدر عن تلك المنافذ إلى موانئ عدن، وتحت واحد من أهم شعارات الحرب والحصار المناقضة للممارسات على الأرض، حيث تتحجج تلك المساعي بذريعة النهوض بواقع ميناء عدن التجاري، وإحياء المنطقة الحرة الأهم في اليمن والمنطقة، بحكم موقعها في ملتقى قارتي آسيا وأفريقيا، والأقرب بين مناطق القارتين الحرة من أهم منافذ بحري للحركة التجارية العالمية. الغموض الذي يكتنف تلك الشعارات ويغالط العامة من أبناء مناطق سيطرة التحالف، يترجم مساعي تدميرية خفية، سرعان ما تفضحها صراعات الانتقالي

بالمنطقة الحرة من فترة زمنية إلى أخرى وبشكل مناسباتي لا أكثر، وهو ما نشأ على إثره تيار معارض بقوة لصمت حكومة هادي ومن داخلها، يعتبر صمتها وتقوقعها وعجزها دليلاً واضحاً على بيع السيادة والموارد النفطية والغازية، مقابل الإقامة في فنادق الرياض، في شرعنة واضحة للحرب على البلاد.

الحرب أيضاً أتاحت الفرصة لإدارات المنطقة المتعاقبة منذ بدء الحرب في مارس ٢٠١٥م لأن تحول أراضي المنطقة الحرة إلى مسرح لاستحداثات بنوية عشوائية، والإخلال بمخطط المنطقة؛ إذ كشف تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في عدن - في يوليو ٢٠١٩م - جملة من التصرفات غير القانونية مسّت بمساحات واسعة من أراضي المنطقة الحرة، منها ما تقف وراءه إدارة المنطقة الحرة عدن نفسها، والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني، ومنها ما تم بتوجيهات السلطة المحلية والقضاء، ومنها ما هو موصول بحالات بسط وتعدٍ من قبل جهات وشخصيات عسكرية نافذة. وأدان التقرير جميع الإدارات المتعاقبة على المنطقة الحرة بعدم الالتزام بتخصيص القطاعات لخلق مناطق متجانسة، ومشاريع ذات نسيج مترابط بغرض توفير الخدمات والبنى الأساسية الملائمة لها.. مؤكداً أن إدارات المنطقة الحرة ألغت ميزة اختصاص القطاع (المخصص) وفق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٥ لسنة ١٩٩٣م، لتطوير ميناء كالتكس وإيجاد أماكن للتخزين والتوسع، بالإضافة إلى خلق منطقة للصناعات الخفيفة وذلك من خلال الترخيص المكثف للمشاريع السكنية غير المسموح بالترخيص لها، متجاوزة بذلك تنبيه الجهاز باستمرارها في مخالفة القانون ما ترتب على ذلك استقطاع مساحات كبيرة.

دخول شركات صينية عملاقة في عمليات تطوير الميناء. ومع تحول الحرب العسكرية الخاطفة - كما كان مخططاً لها - إلى حرب مفتوحة لسنوات لم يحدد عددها؛ تكشفت الأجنحة الإماراتية والسعودية من وراء حشد ذلك التحالف الذي تساقط من حولهما، مع بروز الأهداف الاقتصادية البحتة من الحرب، وسيطرت الإمارات على عدن عبر ذراعها المسلح (الانتقالي)، ثم بعد ذلك تعلن سوريا رحيل قواتها من اليمن، ودفعت مع المملكة إلى اتفاق الرياض بين الانتقالي وحكومة هادي، كخطوة اعتبرها المحللون محاولة إماراتية للظهور بلباس المساعي الناهضة بالميناء والمنطقة الحرة، غير أن استتالة الحرب أسهمت في ارتفاع معدل التأمين على السفن التي ستأتي إلى الميناء للتزود بالوقود. ولأن ميناء الحديد يعد الأهم في خاصرة البحر الأحمر والأقرب للسفن المارة بخط الملاحة الدولية والتجارة العالمية، فقد عمدت السعودية والإمارات إلى استهدافه وإحكام حصاره لتحويل السفن التجارية اليمنية وغير اليمنية للإبحار جبراً صوب ميناء عدن، منذ بداية الحرب ٢٠١٥م، وصعدت الحصار الأشمل في نهاية ٢٠١٧م ولا يزال محاصراً حتى اليوم.

ويشير المحللون الدوليون المعنيون بالملف اليمني أن خلف الأجنحة الاقتصادية للإمارات في اليمن عامة، وتحديدًا في ميناء عدن والمنطقة الحرة، دوائر وشركات كبرى عالمية، مدفوعة بقوى الاستعمار القديم لتنفيذ الأطماع الرأسمالية والاحتكارات العالمية الكبرى، مؤكدين أن الإمارات ستجد نفسها في نهاية المطاف مجرد أداة.

الأغرب في مسألة الأجنحة الإماراتية وائتكشاف ممارساتها الساعية للسيطرة على الموارد اليمنية - حسب المحللين - يكمن في صمت حكومة هادي في الرياض، ومحاولة إبداء اهتمامها

وإعفاء العاملين غير اليمنيين من ضرائب الدخل، وعدم وجود قيود على استقدام واستخدام العمالة الأجنبية.

تلك المؤهلات كانت مصدر المخاوف الإماراتية ومبعث أطماعها في السيطرة على عدن؛ إذ سيسهم قيام دولة قوية في الدفع بالمنطقة الحرة إلى صدارة مناطق التجارة الحرة في غرب آسيا وشرق أفريقيا، وهذا سيمثل ضربة كبيرة لموانئ دبي؛ لذلك فقد سعت إلى وضع يدها عليها منذ بداية التسعينيات، عندما أقرت حكومة الوحدة آنذاك إنشاء منطقة التجارة الحرة في المدينة، حتى استحوذت شركة موانئ دبي العالمية على عقد استئجار ميناء عدن وتشغيل منطقتها الحرة بموجب الاتفاقية المبرمة مع الحكومة اليمنية في ٢٠٠٨م.

وترجمة لتلك المخاوف تعمدت الإمارات عدم الوفاء بنود الاتفاق الموصولة بتطوير الميناء، بل أهملته حتى تهالكت أدواته وتراجع نشاطه، فبعد أن كان يستوعب ٥٠٠ ألف حاوية في العام الواحد قبل توقيع الاتفاقية، وكان من المفترض أن يرتفع استيعابه إلى مليون حاوية خلال مدة محددة، انخفض العدد إلى ٢٧٠ ألف حاوية فقط في عام ٢٠١١م.. ما دفع بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إلى التوجه بطلب رسمي إلى الحكومة اليمنية لفسخ العقد المبرم مع أبو ظبي، وهو ما تم في أغسطس ٢٠١٢م، بعد خمس سنوات من توقيع العقد.

خروج الإمارات من ميناء عدن والمنطقة الحرة حول مخاوفها إلى أطماع، خصوصاً مع ما تمر به اليمن من صراعات أضعفت مؤسسات الدولة، فسعت بشتى السبل إلى تعطيل مفاوضات الجمهورية اليمنية مع عدد من الشركات العالمية لتطوير الميناء وتشغيل المنطقة الحرة، وفق مسؤول يمني صرح بذلك في ٢٠١٨م، مؤكداً الدور الإماراتي في إفشال المفاوضات اليمنية الصينية في نهاية ٢٠١٢م بشأن

اجتماع مشترك يقر بفشل الأمن في عدن



ويمارسون الفساد ويحمون الباسطين والمتنفذين هم ضباط يعملون تحت إمرة «مطهر الشعبي» و«جلال الربيعي».

وكان مأمور دار سعد «أحمد عقيل باراس» القيادي في المجلس الانتقالي أقر -في العاشر من أغسطس الماضي- بتورط قوات أمنية وعسكرية موالية للمجلس في عمليات نهب الأراضي والممتلكات بعدن.

٢١ نوفمبر الجاري- بوقوف قيادات أمنية وعسكرية تابعة للمجلس الانتقالي في عمليات نهب الأراضي العامة والخاصة بمدينة عدن.

وأقر «الربيعي» بالممارسات التي وصفها بـ«الخاطئة» التي تقوم بها قيادات أمنية لنهب الأراضي.. مؤكداً أن بعض القيادات تقوم بعمليات ضبط ناهبي الأراضي لكنها تقوم بالاستيلاء على نصف الأراضي. وتساءل ناشطون -علقوا

على اعتراف «الربيعي»- عن حالة التكتّم في إعلان أسماء القيادات الأمنية التي تسطو على الأراضي وتقديمها للمحاكمة في حال كانت هناك جدية في مواجهة الفاسدين؟! وأكدوا أن من يعبثون بعدن ويبسطون على الأراضي

أظهر اجتماع مشترك للجنة الأمنية وقيادات أمنية في عدن، جوانب الفشل الأمني المتواصل في المدينة بعد الاعترافات المتكررة بتورط قيادات أمنية في نهب الأراضي.

وأقر الاجتماع الذي عُقد -الأربعاء- برئاسة «أحمد لمس» محافظ عدن الأمين العام للأمانة العامة لهيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، تشكيل وحدة أمنية متخصصة لحماية الأراضي التي ثبت تورط قيادات أمنية وعسكرية في السطو عليها ونهبها.

وجاء الاجتماع بعد أيام من اعتراف مدير أمن عدن «مطهر الشعبي» وقائد قوات الحزام الأمني «جلال الربيعي» -الأحد

أسعار الروتي ترتفع إلى مستويات قياسية في المخا



التي تستهدف الجزر والموانئ والمواقع الإستراتيجية المسيطرة على الملاحة البحرية وحركة التجارة العالمية. ويأتي ذلك ضمن الجرع المتتالية في أسعار المواد الغذائية والمشقات النفطية ورسوم الضرائب والجمارك التي تفرضها حكومة المناصفة في مناطق سيطرتها، الأمر الذي صاعد الكارثة الإنسانية الأسوأ عالمياً، كما وصفها التقارير الأممية، إذ جعلت أبناء تلك المناطق عاجزين عن توفير لقمة العيش لأسرهم، بعد أن تجاوز سعر الخمسين الكيلو من الدقيق حاجز الـ ٤٠ ألف ريال.

ارتفعت أسعار الروتي إلى مستويات قياسية في مدينة المخا التابعة لمحافظة تعز، والخاضعة لسيطرة التحالف. وأكد المواطنون -في تصريحات صحفية- أن القرص الروتي ارتفع من ٤٠ ريالاً إلى ٦٠ ريالاً، الأمر الذي ضاعف معاناتهم خصوصاً في ظل التهاوي المستمر للعملة المحلية والأوضاع الاقتصادية والمعيشية والخدمية المأساوية والتي قضت على آمال آلاف الأسر في حياة كريمة في مناطق الشرعية. وحمّل المواطنون التحالف وأطرافه مسؤولية الاستمرار في ممارسة سياسة التجويع الهادفة إلى إركاعهم وإخضاعهم وصرف أنظارهم عن المشاريع الاستعمارية

تدريبات عسكرية أمريكية في خليج عدن واتهامات للشرعية بالتنازل عن سيادة اليمن



عدن وباب المندب بتنسيق من القيادة المركزية الأمريكية «سنتكوم». وكانت أوساط سياسية وعسكرية وإعلامية يمنية أطلقت -الثلاثاء- تحذيرات مما أسمتها حملة ممنهجة يقودها التحالف في اليمن لتسليم موانئ وجزر يمنية إلى أطراف وصفتها بالاستعمارية، من بينها أمريكا وبريطانيا وإسرائيل، وذلك بعد وصول باخرة إماراتية إلى جزيرة «عبد الكوري» التابعة لأرخبيل سقطرى تحمل على متنها معدات وأسلحة ثقيلة، قالت المصادر إنها استقدمت بغرض إنشاء قاعدة عسكرية بإشراف خبراء غربيين وإسرائيليين.

بنشرها في السواحل اليمنية. وقالت القيادة المركزية الأمريكية -الأربعاء- إن انتشار السفينة يو إس إس بيرل هاربور، بالإضافة إلى الوحدة الاستكشافية الـ ١١ وقيامها بإجراء هذه التدريبات، يأتي ضمن عملياتها البحرية في منطقة عمليات الأسطول الخامس.

وعرضت القيادة الأمريكية صوراً للمروحية طراز (CH-53E) تابعة لمعشاة البحرية الأمريكية (المارينز)، أثناء هبوطها على سطح سفينة النقل البرمائية (يو إس إس بورتلاند)، موضحة أن السفينة الحربية تبحر حالياً في باب المندب.

يشار إلى أن قوات البحرية الأمريكية أجرت -في الأول من نوفمبر الجاري- مناورة عسكرية شاركت فيها قوات جوية من البحرين ومصر والسعودية إلى جانب قوات صهيونية في خليج

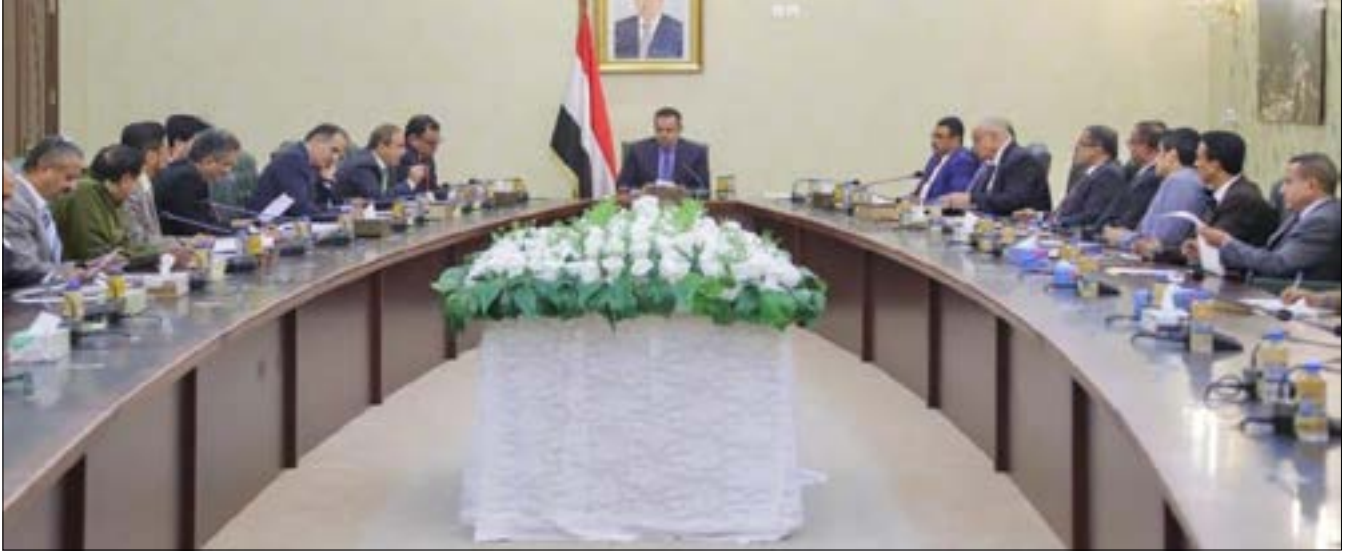
قوبلت العمليات العسكرية التي تواصل القوات البحرية الأمريكية تنفيذها في خليج عدن، باستياء واسع في الأوساط السياسية اليمنية.

وقال سياسيون وإعلاميون إن ما تقوم به القوات الأمريكية في المياه اليمنية يؤكد تنازل حكومة هادي عن سيادة الجمهورية اليمنية على ما يقارب ٢٥٠٠ كيلومتر من السواحل اليمنية، وإباحتها للقوات الأجنبية.

ولفتوا إلى أن تحويل المياه الإقليمية اليمنية إلى مياين مفتوحة لتدريبات القوات البحرية الأمريكية، يشير إلى أن السيطرة الأجنبية على السواحل والجزر اليمنية أصبحت واقعا مسلما به من قبل حكومة هادي.

ودشنت قوات البحرية الأمريكية تدريبات بالذخيرة الحية في خليج عدن، من على متن البارجة يو إس إس بيرل هاربور، التي قامت

«معين» يتوعد بمواجهة التحركات الشعبية ويكرر تصدير الوعود



معاونة المواطنين في مناطق سيطرتها.

اجتماعات حكومة المناصفة التي يرأسها معين عبدالملك غير مجدوية ولا يتم تطبيقها بصورة عملية على أرض الواقع، وأنها مجرد مخدر للشارع الغاضب، بدليل تصاعد التهاوي للأوضاع الاقتصادية والمعيشية والخدمية والأمنية والعسكرية، بعد كل اجتماع لمعين ووعوده.

مشيرين إلى أن العملة المحلية تواصل التدني أمام بقية العملات حيث تجاوزت ١٥٠٠ ريال أمام الدولار الواحد، الأمر الذي يكشف حجم الفساد المالي والإداري الذي تغرق فيه حكومة هادي، التي تستولي على الثروات النفطية والموانئ البرية والبحرية والجوية، وتستخدمها في مصالحها الخاصة بدلاً من رفع

توعد رئيس حكومة هادي «معين عبدالملك» بمواجهة كل التحركات المنددة بالتدهور المستمر للملفات المتعلقة بمعيشة المواطنين، واصفاً تلك التحركات بالحملات التحريضية والتشويهية التي تعمل على إثارة الفوضى والعنف وتعطيل المؤسسات الحكومية.

وكرر «معين» -خلال اجتماعه مع أعضاء حكومته في عدن- نفس الوعود التي يطلقها في كل اجتماع يعقده مع أعضاء حكومة المناصفة في عدن، وسط استياء من استمرار تصدير الوعود التي وُصفت بالزائفة المتعلقة بإصلاح وتحسين الأوضاع المأساوية التي تشهد تدهوراً مستمراً منذ قرابة ٧ سنوات. ويرى مراقبون أن نتائج

وقفه ومسيرة راجلة بعدن ترفضان سياسة التجويع والإذلال



الوضع المعيشي وإيقاف التهاوي المستمر للعملة المحلية وغيرها من الأزمات والجرع التي حوّلت حياة المواطنين إلى جحيم ومعاناة. ودفعت سياسة التجويع والتركيح التي ينتهجها التحالف وحكومة المناصفة، وعصفت بكل المجالات (اقتصادية ومعيشية وخدمية وأمنية) في مناطق سيطرتهم، المواطنين إلى الخروج في انتفاضة شعبية -في أغسطس الماضي-، ورغم قمعها من قوات الأمن وسقوط عدد من المحتجين قتلى وجرحى، إلا أن الغليان ما زال مستمرا مع تصاعد تلك السياسات، ويتوقع المحللون أن ينفجر بركان الجياع وتجرف حممه كل من يقف في طريقه.

حجم المعاناة بجرع سعرية للمشتقات النفطية أثقلت كاهل المواطن وأوقفت حال الناس، حد تعبيرها. وأشارت إلى أن عدن تتعرض لحالة من التجهيل وتعطيل الدراسة الجامعية وحركة المواطنين داخل المدينة بسبب الارتفاع الجنوني لأسعار النقل. وعقب الوقفة انطلقت مسيرة راجلة إلى ساحة الشهداء في مديرية المنصورة رددت شعارات (لا لسياسة التجويع والإذلال) و(قسما أن نعيش أحرارا) و(لا لزيادة الأسعار لا للفقر لا للجوع) و(حقنا حق مشروع). وجاءت الوقفة والمسيرة الراجلة بالتزامن مع عصيان مدني يُنفذ في عدن يومي الأربعاء والاثنيين من كل أسبوع، وفق منشورات ورقية نشرتها «حرائر عدن»، للمطالبة بتحسين

رفضت وقفه احتجاجية شارك فيها عدد من المواطنين والناشطين والصحفيين والمثقفين في عدن، سياسة التجويع والإذلال التي يمارسها التحالف وحكومة المناصفة في المدينة. وأكد المشاركون في الوقفة الأسبوعية التي نظمتها مجموعة «حقوق المواطن» بعدن -الأربعاء- في جولة الغزل والنسيج بمديرية الشيخ عثمان؛ أن عدن تئن اليوم من الجوع والفقر والحاجة، وتعرض كل يوم لجرع غير معلنة تسببت بحرمان المواطن من العيش الكريم. وأضافت مجموعة حقوق المواطن -في تصريح صفحي صادر عن الوقفة- أن حكومة هادي والسلطة المحلية لم تكتفيا بتجاهل معالجة الأوضاع بل ساهمتا في زيادة

لقاء في عدن يعكس الاستهتار بمأساة قدامى الضباط



أسرهم من وضع معيشي صعب أسفر عن وفاة المئات منهم بذبحات صدرية وانتحار عدد منهم جراء استمرار قطع استحقاقاتهم لنحو ١٦ شهراً.

بإشكالية المتقاعدين العسكريين، مشيرين إلى أن اللقاء يعكس استمرار تجاهل الشرعية لاستحقاقات الضباط المتقاعدين (قدامى الجيش والأمن)، كما يؤكد تواطؤ وزراء حصة الانتقالي مع بقية أعضاء حكومة «هادي» ورئيسها «معين عبد الملك» الذي كان من المفترض أن يلتقي بقيادات هيئة قدامى الضباط. جاء الاجتماع وسط دعوات أطلقها ضباط متقاعدون ومبعدون قسراً للخروج في تظاهرات بمدينة عدن؛ احتجاجاً على ما أسموها «مؤامرة الانتقالي والشرعية» ضدّهم، وتنديداً بصرف استحقاقات شهرين لقوات الانتقالي بواقع ٧٢٠ ألف ريال لكل فرد فيما قدامى الضباط يعانون مع

عكس لقاء لقيادات الهيئة العسكرية العليا للجيش والأمن الجنوبي مع وزير الخدمة المدنية في حكومة «هادي» استمرار تجاهل الشرعية لاستحقاقات المتقاعدين العسكريين ورفضها التعاطي مع واقعهم المأساوي. وبحسب مواقع المجلس الانتقالي، التقت قيادات الهيئة العسكرية المعنية بمتابعة استحقاقات المتقاعدين العسكريين في عدن بوزير الخدمة المدنية عن حصة المجلس الانتقالي في حكومة المناصفة «عبد الناصر أحمد الوالي» وبحثت معه استحقاقات العسكريين المتقاعدين وآلية صرف المرتبات واستمراريتها. إعلاميون لفتوا إلى عدم علاقة «الوالي» أو وزارته

الأوضاع المأساوية تعطل العملية التعليمية في جامعة عدن



جامعة عدن وقفات احتجاجية واعتصامات وإضرابات شاملة؛ تنديداً بعدم تحسين أوضاع المتعاقدين والأكاديميين وغيرها من المطالب الحقوقية المشروعة.

وتعيش المحافظات الخاضعة لسيطرة التحالف أوضاعاً مأساوية حولت حياة المواطنين إلى مأس ومعاناة مستمرة، وسط تجاهل التحالف وأطرافه مسؤوليتهم في رفع تلك المعاناة ومعالجة تلك الملفات المتعلقة بحياة ملايين البسطاء المطحونين بين شقي رحي الفقر والأزمات.

أعلن طلاب جامعة عدن تنفيذ إضراب شامل عن التعليم، ابتداءً من الخميس ٢٥ نوفمبر الجاري؛ احتجاجاً على الظروف الصعبة التي يمرون بها.

وأرجع الطلاب في قسم الكمبيوتر بجامعة عدن، في بلاغ صحفي، الإضراب إلى الظروف القاسية التي يعانون منها جراء ارتفاع تكلفة المواد التي بلغت ٨٠٠ ريال للتنقل في مديريات عدن، بالإضافة إلى ارتفاع المستلزمات الدراسية.

محملين حكومة المناصفة والتحالف مسؤولية مضاعفة معاناة المواطنين وعدم معالجة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي تعصف بهم منذ قرابة ٧ سنوات.

وسبق أن نفذ طلاب وأكاديميو

بعد انقضاء المهلة.. قبائل شبوة تتجه نحو التصعيد



إقالة مسؤولي السلطة المحلية -وعلى رأسها المحافظ «محمد بن عديو»- التي أدخلت المحافظة في أوضاع مزريّة وبالغة الخطورة، ومحاسبة المتورطين في قضايا السلب والنهب والتقطعات والاعتداءات على المواطنين الأبرياء، وكذلك الكشف عن مصير الإيرادات النفطية.

وجّه الشيخ «عوض محمد بن الوزير» -عضو برلمان الشرعية، العائد مؤخراً من الإمارات- دعوة إلى كافة أبناء شبوة ومشايخها ووجهائها ومثقفيها وكل منظمات المجتمع المدني، لحضور اللقاء التشاوري الذي من المقرر انعقاده صباح الخميس في نصاب.

وأشار في الدعوة إلى أن اللقاء سيتم من خلاله مناقشة آخر المستجدات واتخاذ قرارات تصب في مصلحة المحافظة تتعلق بما تشهده شبوة من أوضاع.

وتأتي الدعوة بعد انتهاء المهلة التي منحها لقاء الوطأة الموسع لأبناء وقبائل شبوة -الثلاثاء الماضي- للشرعية كي تستجيب لمطالب المواطنين المشروعة، التي من بينها

«صالح» يهاجم الشرعية ويتهمها بشن حرب اقتصادية على المواطنين



المواطنين وإخضاعهم تحت وطأة المعاناة الاقتصادية. تصريحات منصور صالح تأتي ضمن الانتقادات المتواصلة للبنك المركزي الذي فشل في الحفاظ على استقرار العملة المحلية التي تجاوزت ١٥٠٠ ريال مقابل الدولار الواحد، حيث تحاول إدارة البنك ضمن إجراءاتها التعسفية ضد شركات الصرافة إلصاق فشلها وفسادها بتلك الشركات. وألقى التهاوي المستمر للعملة المحلية أمام بقية العملات بتأثيراته السلبية على أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية وغيرها من التدايعيات التي أنهكت المواطنين وحولت حياتهم إلى جحيم.

هاجم نائب رئيس الدائرة الإعلامية للمجلس الانتقالي الجنوبي «منصور صالح» الشرعية متهما إياها بالتواطؤ مع قيادة البنك المركزي الفاسدة في عدن . وأكد منصور -في تغريدة على تويتر- أن الشرعية تستخدم قيادة البنك المركزي في حربها التي وصفها بالقذرة ضد المواطنين، والتي تستهدف الجانب الاقتصادي والمعيشي. وأشار صالح إلى أن صمت وتراخي «هادي» أمام فساد إدارة البنك المركزي اليمني في عدن، والتمسك ببقائها دليل رضا ومؤشر قبول، بل هو دعم وتشجيع لها. وأوضح أن ما تقوم به إدارة البنك يندرج ضمن توجه رسمي وسياسة ممنهجة لتركيع

أبرز ما ورد في لقاء «الميسري»



«لماذا لا ينسحب الإماراتيون من بلحاف؛ أيش دخل أبوهم فيها؟!»، حد قوله.

وأكد استمرار تواصله مع محافظ شبوة «محمد صالح بن عديو» وقيادات الأجهزة الأمنية والعسكرية في المحافظة، منذ إقالته من منصبه في وزارة الداخلية بحكومة «هادي».

وفي قراءته تجاه السياسة الخارجية الإماراتية، ذكر الميسري أن أبو ظبي عملت على الوصول إلى رقم صفر من المشاكل، ولهذا لجأت إلى الدوحة لحل إشكالاتها، واليوم ذهب «محمد بن زايد» إلى ما أسماها «مركز الإرهاب» في أنقرة، كما فتحت الإمارات سفارتها في أفغانستان، «وذهبت إلى سوريا لحل مشاكلها، وطبعت مع تل أبيب، ولكنها لم تطبع معنا نحن في الشرعية»، بحسب تصريحه.

صحفيون رأوا ما أورده وزير داخلية هادي السابق في تصريحاته تأكيداً على استمرار مستأجيه في خطب ود الجانب السعودي ومحاولة استمالة الجانب الإماراتي بهدف إعادته إلى منصبه السابق في وزارة الداخلية بحكومة الشرعية أو تعيينه رئيساً لحكومة جديدة بعد أن فشلت حكومة المناصفة في تحقيق أي تقدمات على الأرض.

تخادماً بين الإمارات وقوات صنعاء، مؤكداً أن الرغبة الإماراتية تغلبت على الرغبة السعودية في أحداث الساحل الغربي وانتهت بخروج القوات المشتركة في انسحابات مبهمة المسببات.

الميسري قال: إن «التحالف انتهى قبل ٥ سنوات»، وأكد أن السعودية ومقاتلاتها هي الوحيدة التي تستمر في القصف لا سيما في محافظة مأرب.

وعن الوضع المعيشي الذي تشهده البلاد، أكد «الميسري» أن مسؤولية المعالجات تقع على عاتق حكومة «هادي»، كما تساءل ما إذا كانت الإمارات والسعودية عاجزتين عن حل الوضع المعيشي الكارثي الذي يعانيه المواطنون في كافة محافظات اليمن؟

وقال الميسري: «يجب أن يعلموا أننا نعلم ما يحاك؛ محاولة تركيع الشعب اليمني لن يستمر طويلاً»، وأضاف: «حالة الوهن التي تعاني منها النخب السياسية اليمنية تجعلها أسوأ نخبة تمر على تاريخ اليمن»، معبراً عن استنكاره استمرار تلك النخب في التسول على أبواب الإمارات والسعودية.

وحول ملف محافظة شبوة، رأى الميسري أن «شبوة أحد المعطيات التي تتأمر عليها الإمارات»، وتساءل

تضمن لقاء وزير الداخلية السابق في حكومة هادي «أحمد الميسري» مع برنامج «بلا حدود» الذي يقدمه «جلال شهدا» على قناة الجزيرة؛ تخطباً في تناول الوضع العام في اليمن، وتضريحات وصفها صحفيون بمحاولات خطب ود الجانب السعودي لإعادته إلى منصبه السابق أو ترقيته.

واستنكر «الميسري» في جزئية من حديثه لقاءات التنسيق التي تجرى بين «عبدربه منصور هادي» والسفير السعودي لدى اليمن «محمد آل جابر» وأعتبر ذلك في إطار الاستخفاف السعودي بالشأن اليمني، وشرعية «هادي»، مشيراً إلى ضرورة أن يتم التنسيق مع العاهل السعودي «سلمان بن عبدالعزيز» ونجله «محمد بن سلمان».

وأظهر «الميسري» تخطباً في حديثه؛ إذ استنكر جوانب متعلقة بالتعاطي السعودي مع الوضع في اليمن، كما استنكر ما أسماها «القيادة المهترئة» للشرعية، وعاد في جزئيات أخرى للإشادة بدور السعودية وقوات الشرعية مهاجماً المجلس الانتقالي والإمارات.

واعتبر «الميسري» انسحابات القوات المشتركة من الساحل الغربي خيانة وخدمة مجانية تقدمها الإمارات لجماعة أنصار الله، وقال إن ذلك